مجلّة العربيّة المجلد (07) العدد(03)
(EISSN :2602-5434) -(ISSN:2437 -0231) (ص: 79-92)

قضايا المحكم والمتشابه في علوم القرآن

د.علي عبو إلياس

المركز الجامعي : بلحاج بوشعيب- ولاية عين تيموشنت - .

iliasaliabbou8@gmail.com

الجزائر

تاريخ الإرسال: 2020/06/12 تاريخ القَبول: 2020/12/08 تاريخ النّشر:2020/12/30

ملخّص:

يهدف هذا المقال الموسوم – بقضايا المحكم والمتشابه في علوم القرآن – إلى كشف النقاب عن حقيقة المفردتين مستعرضا مفهومهما في اللغة والاصطلاح. حاول المؤلف فيه استبيان ماهية المحكم وذلك بالتعرض لأقوال العلماء حوله في ضوء الدرس القرآني. وفي مقابل ذلك سعى أيضا إلى تحديد مدلول المتشابه في اصطلاحات متباينة وإيراده لمنشأ الخلاف الذي أثير بين العلماء في إمكان معرفة المتشابه مردفا ذلك استظهار أضربه وأقسامه وعلاقته هو والمحكم بالمجمل والمؤول والنص والظاهر، ثم خلص في الأخير إلى استجلاء حكمه وروده في القرآن الكريم.**الكلمات المفتاحية:** المحكم والمتشابه، الدرس القرآني، أضرب المتشابه وأقسامه، علاقتهما بغيرهما، حكمة ورود المتشابه في القرآن.

الكلمات المفتاحية:

المحكم والمتشابه، الدرس القرآني، أضرب المتشابه وأقسامه، علاقتهما بغيرهما، حكمة ورود المتشابه في القرآن.

Abstract :

This article, which is tagged with the issues of the arbitrator and similar in the sciences of the Qur'an, aims to reveal the truth of the two individuals, reviewing their concepts in language and terminology. The author tried to present the truth and the nature of the arbitrator, by exposing the words of the scholars about it in the light of the Qur'anic lesson.On the other hand, he also sought to define the meaning of the

similar in different conventions and his reference to the origin of the dispute that has been raised between the scholars in the possibility of knowing the similar, referring to the reference of his strikes and sections and his relationship with the arbitrator in the whole, the interpreted, the text and the apparent.In the end, he concluded by clarifying his ruling and his mention in the Holy Qur'an.

Keywords: The arbitrator and the similar, the Qur'anic lesson, the strike of the similar and its sections, their relationship with others, the wisdom of the similar and his mention in the Qur'an.

مقدّمة :

يحمل القرآن الكريم بين ثناياه ثنائية محكَمٍ ومتشابَهٍ، وهناك من يُرجعها إلى ثنائية الظاهر والباطن، ومن هذا المنطلق، يقول – نصر حامد أبو زيد-: « تتجلّى ثنائية الظاهر والباطن في القرآن كما تتجلى في الوجود والإنسان، هذه الثنائية يمكن أن ننظر إليها من زوايا فكرية عديدة ومختلفة، ولكنّها ترتد جميعاً في أصولها إلى ثنائية الظاهر والباطن. يمكن النظرُ إليها من خلال ثنائية المحكَم والمتشابَه» [(1)] فماذا يعنى بالمحكم والمتشابه في علوم القرآن ؟ وكيف وقف العلماء على المتشابه ؟ وماهو منشأ الخلاف بينهم من حيث إمكان معرفته ؟ وماهي أقسام المتشابه ؟ وماهي أضربه باعتبار إمكان معرفته ؟ وما علاقة المحكم والمتشابه بالنصّ والظاهر والمجمل و المؤوَّل ؟ وماحكمة ورود المتشابه في القرآن الكريم ؟

1-المحكم :

أ -

ب - **ب- اصطلاحا :** وأمّا التعريف الراجح للمحكم في الاصطلاح هو: « اللفظ الدالّ على المعنى المتبادر منه، والمقصود من سوق الكلام دون أن يحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً في حياة النبيّ – صلّى الله عليه وسلم- ولا بعد وفاته» [(3)] ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا** ﴾[(4)] ، فهذا النّصّ المُحكم « يفيد حرمة الزواج بأمهات المؤمنين حرمة مؤبدةً غير قابل للتأويل ولا للنسخ في عصر الرسالة لوجود قيد الأبدية في الآية الكريمة» [(5)] ، ومن هنا فإن المحكَم في القرآن هو الذي ضُبِطت معاني آياته وألفاظه، فلا يُفهم منه إلا معنى واحد، وأنّه في غاية الإتقان؛ وفي هذا الصدد ذكر

– الشنقيطي- في تعريفه للمحكم، فقال: « ومعنى كونه مُحكَماً، أنّه في غاية الإحكام، أي الإتقان في ألفاظه ومعانيه وإعجازه، أخباره صدقٌ وأحكامه عدلٌ، لا تعتريه وصمة ولا عيبٌ لا في الألفاظ ولا في المعاني» [6] ، وأورد في موضع آخر «أنَّ المُحكَم هو واضح المعنى لكلّ الناس»[7].

ومع ذلك فقد تباينت آراء العلماء في المُحكَم «فقيل هو الحلال والحرام وقيل هو ما علم العلماء تأويلَه، وقيل هو ما استقلّ بنفسه ولم يحتج إلى بيانٍ، وقيل هو ما لم يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، وقيل هو الأمر والنهي والوعد والوعيد والحلال والحرام»[8] ، ومع وجود هذا الاختلاف والتباين بين الآراء إلاّ أن العلاقة التي تجمعهما واحدةٌ، فجميع هذه الآراء تدل بالتواطؤ على التعريف الشامل للمحكم، وهو الواضح المعنى الذي يدلّ عليه اللفظ من غير أن يحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً.

والإحكام في الاصطلاح القرآني يتنوع إلى نوعين: «عامٌّ ينطبق على القرآن كلِّه، وخاصٌّ يتعلق ببعض آيه دون بعض»[9].

فالأوّل العام المنطبق على كلّ القرآن يراد منه «الإتقان بالحفظ من الخلل والباطل والخطأ والتناقض» [10] ، وذلك ببيان حلاله وحرامه وأوامره ونواهيه، فالقرآن الكريم كتابٌ أحكِمت آياتُه في ألفاظها ومعانيها، فلا يأتيه الباطل من بين يديه، ودليل أنّ القرآن الكريم كلُّه مُحكمٌ، قوله تعالى: ﴿ **الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾[11].

والنوع الثاني هو خاصٌ ببعض آيات القرآن دون بعضٍ، وهو ينقسم بذاته إلى ثلاثة أقسامٍ هي :

أوّلاً : « الإحكام المُكمّل للنسخ»[12] ، وقد ذُكِر ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[13] ، « حيث ورد نسخ ما يلقي الشيطان مجاوِراً لإحكام الله آياته تجاوراً تراتبياً دلّ على أن الإحكام أعلى درجة من النسخ، مع أنّهما يفضيان إلى نتيجة واحدة، وهي إزالة الشُّبه والوساوس الشيطانية وإبطالها، أو إثبات آيات الله عزّوجلّ وإبطال ما دونها من الباطل»[14].

ثانياً : «الإحكام بالمنع من النسخ» [15] ، وهو المَتضمَّن في الآية من سورة محمد، حيث ذُكِر فيها الإحكام صفةً لسورة من القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا**

أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ﴾[16] ، « ورغم أنَّ النسخ لم يُذكر في الآية، لكن ذُكِر فيها ما يدلُّ على مفهومه وهو قوله: ﴿ **وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ**﴾، فكان المقصود بالسورة المُحْكَمة: السورة الناسخة أو التي لم تُنسَخ» [17]، فالإحكام هنا لا يدل على الإتقان والمنع من الخطأ والتناقض والباطل، «وإنّما هو معنى خاص للإحكام دلّ على عدم النسخ، فهو متعلّقٌ بآيٍ دون آيٍ، لذلك قابل المنسوخَ وخالَفه»[18].

ثالثاً : وهو « الإحكام بالمنع من التشابه» [19] ، وقد دلَّت عليه الآية من خلال صيغة التقسيم بين الإحكام والتشابه، وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ** ﴾[20] ، حيث ورد « الإحكام فيها صفةً خاصةً ببعض الآيات بكونها أمّ الكتاب بمعنى الأصل الكلّي الذي يرجع إليه في الفهم والاستنباط»[21] ، وبذلك فإنّ الآية الكريمة تحمل إشارةً يراد منها ردّ المتشابه إلى الحكم عند إرادة تأويله وفهمه لأنّ المُحكَم هو الأصل والمتشابَه هو الفرع.

2- **المتشابه :**

أ-لغة : ورد في - اللِّسان-: « المشْتبِهات من الأمور: المُشكِلات، والمُتشابِهات المُتماثِلات»[22].

ب- اصطلاحاً : أما معناه في الاصطلاح فيُقسَّم إلى أربعة اصطلاحاتٍ:

أوّلاً : في اصطلاح الأصوليين: «هو ما خفِيَت دلالة معناه لذاته، وتعذرت معرفتُه، إلاّ بالرجوع لصاحب الشرعِ»[23] .

ثانياً : في اصطلاح المفسِّرين: « هو ما تشابهت ألفاظه الظاهرة مع اختلاف معانيه»[24] ، وبناءً على اصطلاحهم فإنَّ المتشابَه عندهم مقصورٌ على اللفظ فقط.

ثالثا : في اصطلاح المتكلِّمين: « هو ما عُرِف معناه واستحال إرادة المعنى المعروف منه، كآيات الصفات»[25] ، ومن هنا فإنَّ المتشابَه عندهم منحصرٌ في المعنى وما يؤديه من دلالاتٍ يتعذّر فَهمُها.

رابعاً : في اصطلاح القرآن الكريم: ورد التشابه في القرآن الكريم في تسعة مواضع دلَّ فيها على ثلاثة معانٍ:

الأوّل : «بمعنى التماثل المؤدّي إلى الالتباس، أي بمعناه اللغوي وهو المفهوم من سبعة موارد»[26] ، وذلك في الآيات التالية، حيث جاء قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**﴾[27] ، وقوله جلَّ جلاله: ﴿**قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا**﴾[28] ،

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[29] ، و قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾[30] ، وقوله: ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾[31] ، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾[32] ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾[33].

والثاني : « جاء صفةً للقرآن كلِّه بمعنى تصديق بعضه بعضاً وتشابه آيه وسوره بشكلٍ لا يدع مجالا للاختلاف والتناقض» [34] ، وقد يرجع هذا التشابه إلى « تماثل آياته في البلاغة والإعجاز وصعوبة المفاضلة بين أجزائه، وبهذا أنزل الله قوله الحكيم» [35] ، حيث جاء في محكم تنزيله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾[36].

الثالث : « جاء صفةً لبعض آي القرآن بمعنى يقابِل معنى الإحكام» [37] ، وقد دلت عليه الآية من سورة آل عمران، في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[38].

3- الاختلاف في معرفة المتشابه :

اختلف العلماء في إمكان معرفة المتشابَه، «ومنشأ هذا الاختلاف اختلافهم في الوقف في قوله تعالى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ هل هو مبتدأ خبره – يقولون- والواو للاستئناف؟، والوقف على قوله: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ أو هو معطوفٌ – ويقولون- حالٌ، والوقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾»[39] ، فذهبت طائفة إلى أن الواو في الآية هي للاستئناف ومنهم: « أبَي بن كعب وابن مسعود وابن عبّاس وغيرهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم» [40] ، وقد استَدَلُّوا على ذلك بقراءة – ابن عبَّاس-: « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ويقُول الرّاسِخونَ في العِلمِ آمَنّا بِهِ»[41] ، وبقراءة ابن مسعود أنّه كان يقرأ: « وإنَّ تأويلَهُ إلاّ عند اللهِ والرّاسِخونَ في العلمِ يَقُولونَ آمَنَّا بِهِ» [42] ، وبما دلت عليه الآية من ذمّ مُتبّعي المتشابه ووصفهم بالزَّيغ والضلال عن الحق وابتغاء الفتنة في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[43] ، وبما ثبت في السُّنة من ذمّ رسول الله لمُتبعي المتشابه والتحذير منهم، «فعن عائشة قالت: تلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم- هذه الآية: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ إلى قوله: ﴿ أولُوا الألْبَابِ ﴾، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «فإذا رأيت الذين يتَّبِعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذرهم*»[44].

وأما الطائفة الأخرى فذهبت إلى أن الواو في الآية هي عاطفةٌ، فيلزم من الراسخين في العلم معرفة المتشابَه لأنَّ المعطوف يقتضي أن يكون داخلاً في الحكم الذي دخل فيه المعطوف عليه، وعلى رأس هذه الطائفة الذين ذهبوا هذا المذهب هو « مجاهد، فقد رُوِي عنه أنّه قال: عرضت المصحف على ابن عبّاس من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كلّ آية وأسأله عن تفسيرها. واختار هذا القول النووّي، فقال في شرح مسلم: إنّه الأصحّ لأنّه يُبَعِّد أن يخاطِب الله عباده بما لا سبيل لأحدٍ من الخلق إلى معرفته»[45].

وللتوفيق بين الرأيين يجب الرجوع إلى فهم معنى التأويل، حتّى يتَبَيَّن عدم المنافاة بينهما، فقد ورَد التأويل على ثلاثة معانٍ هي :

فالأوَّل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليلٍ يقترن به، وهذا ما سلك سبيلَه أكثر المتأخّرين، والثاني هو الكلام الذي يفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه، فيكون التأويل هنا بمعنى التفسير، وأمَّا الثالث والأخير فيرد بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، « فتأويل ما أخبر الله به عن ذاته وصفاته هو حقيقة ذاته المقدّسة ومالها من حقائق الصفات وتأويل ما أخبر الله به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون في اليوم الآخر»[46].

ومن هنا فإن الطائفة التي قالت بالوقف على قوله: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ وجعلت قوله تعالى ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ استئنافاً، فقد عنوا من التأويل المعنى الثالث، «أي الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فحقيقة ذات الله وكنهها وكيفية أسمائه وصفاته وحقيقة المعاد لا يعلمها إلا الله»[47] ، وأمَّا الذين يقولون بالوقف على قوله جلّ جلاله: ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ على اعتبار أنَّ الواو هي للعطف وليست للاستئناف، فقد عنوا من التأويل المعنى الثاني أي التفسير، «ومجاهد إمام المفَسِّرين، قال الثَوري فيه: إذا جاءَك التفسيرُ عنْ مُجاهدٍ فحسبُك به، فإذا ذُكِر أنّه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به أنَّه يعرف تفسيره» [48]. ولا يخفى أنَّ مذاهب العلماء في متشابَه الصفات هما مذهبان، فالأوَّل هو: « مذهب وهو الإيمان بهذه المتشابهات وتفويض معرفتها إلى الله تعالى»[49] ، وإن اختلفوا في إمكان معرفة هذه المتشابهات، إلاَّ أن الخلاف لفظيٌّ، فالطائفة التي عنت من التأويل معنى التفسير والطائفة الأخرى التي عنَت منه معنى العاقبة والمصير والمآل جعلتا من التأويل لا يخرج عن معنى تفويض معرفة دلالات

الآيات المتضمِنة للذات والصفات إلى الله عزّوجلّ مع الإيمان بها، فلا نجد أحداً من السلف خاض فيها أو تكلم فيها بل وقف عندها وصدَّق وأقرّ بما جاءت به، وأمَّا المذهب الثاني فهو « مذهب الخَلَف وهو حمل اللفظ الّذي يستحيل ظاهره على معنى يليق بذات الله»[50] ، ومن هنا ردّوا الآيات المتعلِّقة بذات الله وصفاته عن ظواهرها قصد تنزيهه عمّا لا يليق به فجَرَّهم ذلك إلى التعطيل.

4- تقسيم المتشابه إلى لفظيٍّ ومعنويٍّ :

قسَّم العلماء المتشابَه إلى قسمين هما :

4-1**متشابه من جهة اللَّفظ :** « وهو الذي أصابه الغموض بسبب اللفظ» [51] ، وهو يتنوَّع نوعين :

أ-فالنوع الأوَّل «يرجع إلى الألفاظ المفردة»[52] ، وقد ذكروا له ضربين:

أ-« ضرباً يرجع إلى الغرابة مثل - الأب-» [52] ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾[54]. والأب في هذا الموضع هو المتهيّء للرعيّ و الجَزّ.

ب- وأمَّا الضَّرب الثاني فهو « يرجع إلى الاشتراك» [55] ، ويراد به « الآيات القرآنية التي تحوي ألفاظاً متفِقة في صورٍ شتَّى» [56] ، فالمفردة الواحدة في القرآن قد تؤدِّي دلالاتٍ متَنَوّعة ومختلفة في تراكيبَ متعدِّدَة متبَايِنَةٍ.

ب- والنوع الثاني« يرجع إلى جملة الكلام المُركَب» [57] ، وقد ذكروا له ثلاثة أضربٍ: «ضربٌ ينشأ عن اختصار الكلام وضربٌ ينشأ عن بسط الكلام، وضربٌ ينشأ بسبب نظم الكلام» [58]. ويراد ببسط الكلام التوسع فيه ونظم الكلام جعله على المثل أوتأليفه .

4-2 متشابه من جهة المعنى : « وهو الَّذي أصابه الغموض بسبب المعنى نفسه»[59] ، كأوصاف الله تعالى وأحوالها ممَّا لا نستطيع تصوُّرَها وفهمَ معانيها .

5- أضرب المتشابه باعتبار إمكان معرفته :

ذكر الإمام – زين الدِّين المقدسي الحنبلي- تقسيم الإمام خطّابي والإمام الرّاغب للمتشابه باعتبار إمكان معرفته، فأورد نقلاً عن الخطَّابي الذي جعل المتشابَه ضربين فقال: « المتشابَه على ضربين: أحدهما: ما إذا رُدَّ إلى المُحكَم، واعتَبِر به، عُرف معناه، والآخر ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذِي يتَّبِعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيفتَتِنون»[60] ، وبيَّن نقلاً عن الإمام الراغب الّذي

جعله ثلاثة أضربٍ فقال: « جميع المتشابَه على ثلاثة أضربٍ: ضربٌ لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج الدَّابَّة ونحو ذلك، وضربٌ للإنسان سبيلٌ إلى معرفته، كالألفاظ العربية، والأحكام الغَلِقة، وضربٌ متردِّدٌ بين أمرين، يختصُّ بمعرفته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله – صلّى الله عليه وسلم- لابنِ عَبَّاس: (اللّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدّين، وعلِّمْهُ التأويلَ)*» [61] ، ومن هنا يُلفى أنّ أضرُب المتشابَه باعتبار إمكان العلم به وعدم العلم به تتحدد بحسب وضوح المعنى وخفائه.

6- علاقة المتشابه والمحكم بالمجمل والمؤوَّل والنصّ والظاهر:

إنَّ اللَّفظ القرآنيَّ لا يخلو من أن يكون نصّاً أو ظاهراً ومُؤَوَّلاً أو مشتركاً ومُجمَلاً، «فالنَّصُّ والظاهر يشتركان في حصول الترجيح إلاَّ أنَّ النَّصَّ راجحٌ مانعٌ من الغير، والظاهر راجحٌ غيرُ مانعٍ من الغير، فهذا القدر المشترك هو المسمَّى بالمُحكَم»[62] ، ومن هنَا فإنَّ المحكَمَ هو ما رُجِّح معناه وذلك لتعلُّقِه بالنَّصّ والظاهرِ .

وأمَّا « المُجمَل والمُؤوَّل فهما مشتركان في أنَّ دلالة اللفظ عليه غير راجحةٍ عند العقل، وإن لم يكن في أنه غير راجِحٍ فهو مرجوحٌ [...]، فهذا القدر المشترك هو المسمَّى بالمتشابَهِ، لأنَّ عدم الفهم حاصلٌ في القسمين جميعاً»[63] ، ومنه فإنَّ المتشابَه هو ما لم يترجح معناه من اللفظ الدالِّ عليه للزومه المجمَل والمؤوَّل.

7- حكمة وورود المتشابه في القرآن :

أورد الله تعالى المتشابَه في القرآن الكريم لأجل حِكمٍ كثيرة؛ من أبرزها:

أ- إعمال النظر في معاني القرآن وذلك «من أجل قراءته بتدبُر وخشوعٍ، فاهمين لإعجازه وبلاغته وحِكَمِه»[64].

ب- أنَّه طريقٌ «لإعمال الفكر والاستزادة من طلب العلم طَمَعاً في معرفة المزيد من غوامض التنزيل» [65] ، وهذا ما حَفَّزَ المؤمنين على «الاشتغال بالعلوم الكثيرة التي تجعلهم قادرين على فهم الآيات المتشابهات في القرآن الكريم فيتخلصون من آثارها ولا يصبحون كالَّذين في قلوبهم زيغٌ وضلالةٌ»[66].

ج- دحض المساواة بين العالِم والجاهل؛ وفي هذا الشأن قال ابن قتيبة: « ولو كان القرآن كلُّه ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطُل التفاضُل

بين الناس، وسقطت المِحنة، وماتت الخواطر، ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكِفَايَة يقع العجز والبلادة»[67].

د- أنَّ القرآن الكريم نَزَلَ بألفاظ العرب وأسلوبها في الخطاب، ومن المعلوم أنّ العرب كانت تتسع في معاني ألفاظها وتُنوّع في تعابيرها بين إيجازٍ واختصارٍ وإطنابٍ وتوكيدٍ وحقيقةٍ ومجازٍ وكشفٍ لبعض المعاني وإغماضٍ لبعضها، وفي هذا الصدد قال - ابن قتيبة-: « إنّ القرآن الكريم نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة والتوكيد، والإشارة إلى الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يُظهِر عليه إلاّ اللَّقِن، وإظهار بعضها، وضرب الأمثال لما خَفِيَ»[68] ويريد باللَّقن : السريع الفهم. ولا يفوتنا في الأخير أن نذكر « أن الأنبياء جميعا – عليهم السلام- قد بُعِثوا إلى جميع الأصناف من عامَّة الناس وخاصَّتهم، جاهِلهم وصاحب الثقافة فيهم، وكان في رسالاتهم من المعاني الدقيقة ما يجيء التعبير عنه بالمجاز، أو الكناية، أو باللفتة البارعة، والإشارة الموحية [...] فلا غرابة أن يوجد المتشابَه الّذي يعلمُه الرَّاسخون في العلم في حين يُؤمر غيرهم بالوقوف عند حدِّ المُحكَم»[69] ، ومن ذلك فإنَّ المحكَم يستوي في معرفته العالِم والجاهل، وعليه يقوم التكليف « وتتوقف عليه سعادة البشر ومصالحهم في الدنيا والآخرة بصورة عامَّة» [70] ، وأمَّا الآيات المتشابِهات «فتشتمل على دقائق المعاني، ونفائس المعارف التي يتفاوت فيها العلماء، وكلّ ذي باعٍ طويل في الذكاء والصفاء، ودِقَّة النَظَرِ، وكلٌّ يقطف من ثمارها على قدر طول باعِه، وقدرته على التَّرَقّي»[71].

خاتمة :

-وبناءً على ما تقدَّم ذكره نخلص إلى النتائج التالية :

1-أنَّ المحكمَ في القرآن هو ما أُستُحكِمَت آياتُهُ ومُنِعَت من الاضطراب في المعنى أو الدلالة ، أو هو ما اِستقَلَّ بالفهم في الدلالة على معناه المراد منه ولم يحتج إلى بيانٍ وذلك أنَّ معنى لفظه غير ظاهرٍ لذاته بقطع النظر عن غيره من الألفاظ الَّتي تشرحه وتوضِّحه . أو هو اللَّفظ الدالُّ على المعنى المقصود منه ولم يحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولانسخاً ، فلايكون محتمِلاً إلَّا معنى واحد أو نصًّا على مدلول واحد ، وهذا هو أرجح التعاريف للمحكم .

2- أنَّه يقَالُ في مقابل المتشابَهِ وهو ما خفِيَت دلالةُ معناه لذاته وافتقر إلى بيانٍ يشرحه ويوضِّح المراد منه أو هو ما تماثلت ألفاظُهُ مع تباينِ معانيه أو هو ما فُهِم معناه

واِستحالَ إرادة الكيفِ منه وهذا التعريف ينحصِر في معاني الأسماء والصِّفات وذلك لتعذُّر فهمِها عندَ المتكلِّمين ، فهو عندهم ما أُشكِلَ من حيث المعنى .

3- ورَدَ في اصطلاح القرآن الكريم على ثلاثةِ معَانٍ :

أوَّلاً : جاءَ بمعنى التشابه المؤدِّي إلى الِالتباس و الإبهام و الغموض .

ثانيًا : جاء صِفةً لمحْكَمِ التنزيلِ كلِّهِ وذلك أنَّ آياتَه يُصدِّقُ بعضُها بعضًا ، فتماثل آيِه وسورِهِ لا يتركُ مجالًا للاختلاف و التناقض ، فلا يوجد فيه اختلاف و تباين بين النصوص ، وهناك من يُرجِع هذا التشابه إلى تشاكل آيِه من حيث البلاغةُ و البيانُ والإعجازُ فلا تفاوت فيه بين جودةٍ ورداءةٍ ولا مفاضلةَ بين أجزائه .

ثالِثًا : أنَّه جاء صفةً لبعض آيِ القرآن ، وفي هذا الموضعِ يُقَالُ في مقابِلِ الإحكامِ .

وقد أردفنا هذه الأنواع أمثلةً من نصوص الكتاب في متنِ المقال ، فلا حاجة إلى ذكرِها .

الهوامش :

1-نصر حامد أبو زيد ، فلسفة التأويل – دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدِّين ابن عربي – ، دار التنوير ، بيروت ، ط1 ، 1983م ، ص362 .

2- ابن منظور الإفريقي المصري أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم ، لسان العرب ، ج12 ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1410هـ – 1990م ، ص141 .

3- عبد الفتَّاح أبو سِنَّة ، علوم القرآن ، دار الشروق ، بيروت ، ط 1 ، 1416هـ – 1995م ، ص107 .

4- سورة الأحزاب ، الآية 53 .

5- عبد الفتَّاح أبو سِنَّة ، علوم القرآن ، دار الشروق ، بيروت ، ط 1 ، 1416هـ – 1995م ، ص107 .

6- الشنقيطي محمَّد الأمين الجكني ، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ، مكتبة ابن تيميَّة ، القاهرة ، ط1 ، 1417هـ – 1996م ، ص38 .

7- المرجع نفسه ، ص38 .

8- عبد الله محمود شحاتة ، علوم القرآن ، دار غريب ، القاهرة ، د.ط ، 2002م ،ص323 .

9- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ،بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص238 .

10- المرجع نفسه ، ص222 .

11- سورة هود ، الآية 01 .

12- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص239 .

13- سورة الحج ، الآية 52 .
14- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص239 .
15- المرجع نفسه ، ص240 .
16- سورة محمَّد ، الآية 20 .
17- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص240 .
18- المرجع نفسه ، ص240 .
19- المرجع نفسه ، ص240 .
20- سورة آل عمران ، الآية 7 .
21- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص240 .
22- ابن منظور الإفريقي المصري أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم ، لسان العرب ، ج13 ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1410هـ – 1990م ، ص503 .
23- خالد عبد الرحمان العك ، أصول التَّفسير وقواعدُه ، دار النفائس ، بيروت ، ط2 ،1406هـ – 1986م ، ص291 .
24- المرجع نفسه ، ص291 .
25- المرجع نفسه ، ص291 .
26- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص242 .
27- سورة البقرة ، الآية 70 .
28- سورة البقرة ، الآية 25 .
29- سورة البقرة ، الآية 118 .
30- سورة النساء ، الآية 157 .
31- سورة الأنعام ، الآية 99 .
32- سورة الأنعام ، الآية 142 .
33- سورة الرعد ، الآية 16 .
34- فريدة زمرُّد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 1435هـ – 2014م ، ص242 .
35- صَابِر حَسَن محمَّد أبو سليمان ، مورِد الظمآن في علوم القرآن ، الدار السلفية ،بومبائي ، الهند ، ط1 ، 1404هـ – 1984م ، ص54 .

36- سورة الزُمَر ، الآية 23 .
37- فريدة زمرُد ، مفهوم التأويل في القرآن الكريم ، - دراسة مصطلحية - ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 1435هـ – 2014م ، ص243 .
38- سورة آل عمران ، الآية07 .
39- مناع القطَّان ، مباحث في علوم القرآن ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الرياض ، د.ط ، د.ت ، ص185 .
40- المرجع نفسه ، ص185 .
41- المرجع نفسه ، ص185 .
42- المرجع نفسه ، ص185 .
43- سورة آل عمران ، الآية 07 .
*الحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .
44- مناع القطَّان ، مباحث في علوم القرآن ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الرياض ، د.ط ، د.ت ، ص185 .
45- المرجع نفسه ، ص185 .
46- المرجع نفسه ، ص186 .
47- المرجع نفسه ، ص186 .
48- شعبان محمَّد إسماعيل ، المدخل لدراسة القرآن و السُّنَّة والعلوم الإسلامية ، ج1 ، دار الأنصار ، مصر ، ط1 ، 1400هـ – 1980م ، ص482 .
49- المرجع نفسه ، ص482 .
50- محمَّد بن لطفي الصَّبَّاغ ، لمحَات في علوم القرآن و اتِّجاهات التَّفسير ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط3 ، 1410هـ – 1990م ، ص157 .
51- المرجع نفسه ، ص157 .
52- المرجع نفسه ، ص157 .
53- المرجع نفسه ، ص157 .
54- سورة عَبَسَ ، الآية 31 .
55- محمَّد بن لطفي الصَّبَّاغ ، لمحات في علوم القرآن و اتِّجاهات التَّفسير ، المكتب الإسلامي ، بيرروت ، ط3 ، 1410هـ – 1990م ، ص157 .
56- عبد الله بن محمَّد المنصور ، مشكل القرآن الكريم - بحث حول استشكال المفسِّرين لآيات القرآن الكريم أسبابه ، أنواعه ، وطرق دفعه - ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودِيَّة ، ط1 ، 1426هـ ، ص249 .

57- محمَّد بن لطفي الصَّبَّاغ ، لمحَات في علوم القرآن و اتِّجاهات التَّفسير ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1410هـ – 1990م ، ص157 .

58- المرجع نفسه ، ص157 .

59- المرجع نفسه ، ص157 .

60- زين الدِّين مَرعي بن يُوسُف الكرمِّي المقدسي الحنبلي ، أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء و الصِّفات والآيات المحْكَمَات و المتشابَهات ، تحقيق وتخريج الأحاديث : شعيب الأرناؤوط ، مؤسَّسَة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ – 1985م ، ص54 .

*أخرجه البخاري و مسلم .

61- المصدر نفسه ، ص54 .

62- مُصطَفى صبري ، موقف العقل والعلم والعالَم من رَبِّ العالمين وعباده المسلمين ، ج4 ، دار الآفاق العربيَّة ، القاهرة ، ط1 ، 1427هـ – 2006م ، ص436 .

63- يُنظَر : المرجع نفسه ، ج4 ، ص437 .

64- شعبان محمَّد إسماعيل ، المدخل لدراسة القرآن والسُّنَّة والعلوم الإسلاميَّة ، ج1 ، دار الأنصار ، مصر ، ط1 ، 1400هـ – 1980م ، ص483 .

65- عدنان محمَّد زرزور ، علوم القرآن - مدخل إلى تفسير القرآن و بيان إعجازه - ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1401هـ – 1981م ، ص178 .

66- شعبان محمَّد إسماعيل ، المدخل لدراسة القرآن و السُّنَّة و العلوم الإسلاميَّة ، ج1 ، دار الأنصار ، مصر ، ط1 ، 1400هـ – 1980م ، ص483 .

67- ابن قتيبة أبو محمَّد عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق و شرح : السيِّد أحمد صقر ، دار التُّراث ، القاهرة ، ط2 ، 1393هـ – 1973م ، ص86 .

68- المصدر نفسه ، ص86 .

69- يُنظَر : عدنان محمَّد زرزور ، علوم القرآن - مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه - ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1410هـ – 1981م ، ص178 .

70- المرجع نفسه ، ص179 .

71- المرجع نفسه ، ص179 .